الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس

تقرير الدورة السابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي (8–11 فبراير/شباط 2021)

عُقدت الدورة السابعة والأربعون للجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) في الفترة من 8 إلى 11 فبراير/شباط 2021 بالوسائل الافتراضية جرّاء استمرار الجائحة.

وكان مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي قد وضع جدول أعمال هذه الدورة بالتشاور مع مجموعته الاستشارية، وجرى تقديم التقرير النهائي لأعمال الدورة السابعة والأربعين للجنة إلى المجلس من أجل اعتماده، ضمن الوثيقة C 2021/20.

وشارك في هذا الحدث الذي دام أربعة أيام، بما في ذلك الجلسات الرئيسية والاجتماعات الجانبية الاثني عشر، أكثر من 3 000 شخص. وحضر الجلسات ممثلون عن 107 أعضاء و7 جهات من غير الأعضاء في اللجنة بالإضافة إلى 14 وزيرًا و5 نواب وزراء. ومنذ انعقاد الدورة السادسة والأربعين للجنة، أسفرت حملتنا الرامية إلى تعزيز العضوية عن انضمام اثني عشر عضوًا جديدًا إلى اللجنة – وهي أكبر زيادة من هذا النوع تحصل في وقت واحد منذ إصلاحات عام 2009.

وقد استُهلت الدورة السابعة والأربعون للجنة بكلمة للأمين العام للأمم المتحدة السيد António Guterres ألقتها مبعوثته الخاصة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021، الدكتورة Agnes Kalibata. وقد دعا الأمين العام إلى "تغيير جذري ومنهجي لمعالجة مسائل الجوع والاستدامة وسوء التغذية بموازاة الدفاع عن حقوق الإنسان والتخفيف من وطأة الفقر ودعم التنمية الشاملة والمستدامة للجميع." وذكّر بأن لجنة الأمن الغذائي العالمي هي "منصتنا الوحيدة لمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بالنسبة إلى الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الجمع بين مختلف الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والعلماء ومؤسسات التمويل وخبراء الأمم المتحدة وسواهم من أطراف." وذكّر المشاركين بأن اللجنة هي "مثال هام على الشمولية التي أتمنى تعميمها على المستوى الوطني أيضًا."

وفي ملاحظاتي الخاصة، ذكّرت إلى أي مدى قد "سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على هشاشة النظم الغذائية الحالية" وأكّدتُ على ضرورة بناء "نظم أكثر قدرة بكثير على الصمود تتيح الوصول إلى الأغذية الميسورة الكلفة والمغذية التي ترعى البشر وتديم كوكبنا". وشدّدتُ على أهمية الدورة المقبلة لقمة النظم الغذائية باعتبارها فرصةً لبناء الزخم في هذا الصدد، وتعهدتُ بتقديم الدعم الكامل من جانب اللجنة.

وخلال الدورة، رحّبت اللجنة بالتقرير الأخير المقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة بعنوان *"الأمن الغذائي والتغذية: بناء سردية عالمية حتى عام 2030"*، وأعرَبَت عن تقديرها لرؤية التقرير ولإطاره المفاهيمي الذي يربط النظم الغذائية والزراعية بالنظم الصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من النظم. ونوّهت اللجنة كذلك بتركيز التقرير على بعدين جديدين مقترحين للأمن الغذائي – هما "الوكالة" و"الاستدامة" – بوصفهما بعدين حاسمين لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم على أساس الحق في غذاءٍ كافٍ.

ورحّب أعضاء اللجنة وأصحاب المصلحة عامةً بالدورة المقبلة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، معترفين بأهمية هذا التقرير الخامس عشر لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى التحضيرات للقمّة، واقترحوا أن يستخدم منظمّو القمة جميع الصكوك الرئيسية لتقارب السياسات الصادرة عن اللجنة استخدامًا كاملا، كي تستند إليها الأعمال التحضيرية للقمة.

واعتمدت اللجنة الخطوط التوجيهية الطوعية بشـــأن النظم الغذائية والتغذية باعتبارها البند الرئيســـي على جدول أعمال دورتها السابعة والأربعين. وتمثّل هذه الخطوط التوجيهية أداةً ملموسة لإبلاغ صانعي السياسات وغيرهم بشأن السياسات العملية والتدخلات لمعالجة سوء التغذية بأشكاله كافة من خلال نهج "النظام الغذائي" الشامل.

وأثنت اللجنة على البلدان التي تعهّدت بشـــكل طوعي باســـتخدام الخطوط التوجيهية الطوعية في ســـياســـاتها الوطنية، وشجّعت البلدان الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة من أجل استخدام هذا المنتج الصادر عن اللجنة بوصفه أداةً للعمل المتسق ومتعدد أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، من أجل تعزيز النظم الغذائية المستدامة ومعالجة سوء التغذية بأشكاله كافة وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة.

وأكّدت اللجنة على المساهمات القيّمة للخطوط التوجيهية الطوعية في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، سواء أمن حيث التحضيرات أو المتابعة، وطلبت إلى الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعم اســتخدامها على المســتوى القطري. وســوف تُعقد جلســة خلال الدورة التاســعة والأربعين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 بشأن تبني الخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها.

وخلال الدورة، عقدت اللجنة أيضًـــا حدثًا من أجل تقييم اســـتخدام وتطبيق إطار عمل اللجنة بشـــأن الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة ("إطار العمل") الذي كانت قد اعتمدته في عام 2015.

وكرّرت اللجنة أن الهدف العام من إطار العمل هو تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المتضررين من الأزمات الممتدة أو المعرضـين لخطر مواجهتها بطريقة تعالج الأسـباب الكامنة، ما يسـاهم بالتالي في الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

كما أعربت اللجنة عن ضـرورة تكييف هذا الإطار، حسـب الاقتضـاء، في سـياق الأزمات الممتدة والحاجة إلى التمويل الكافي لبناء القدرة على الصمود والقدرات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في ظلّ الأزمات الممتدة.

وسلّمت اللجنة بأن إطار العمل، للأسف، لم يستخدم استخدامًا كاملًا حيث بُذل جهد ضئيل ومنسق لضمان نشره وتطبيقه، فطلبت بذل جهود إضافية لتعزيز نشر إطار العمل واستخدامه وتطبيقه على نطاق أوسع وبصورة أكثر انتظاما بوصفه أداةً لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات الممتدة.

وفي ما يتصـل بعمل اللجنة في مجال المسـاواة بين الجنسـين وتمكين النسـاء والفتيات، أقرّت اللجنة اختصـاصـات من أجل إعداد خطوط توجيهية طوعية ستعرض على الجلسة العامة للجنة من أجل إقرارها في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وفي سياق تنفيذ عملية تقارب السياسات هذه، أكّدت اللجنة أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يشكلان ضرورة أساسية لتحقيق كلّ أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فضلًا عن ضمان نظم غذائية مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. وبرأي الأعضاء فإن هذه الخطوط التوجيهية تهدف إلى تعزيز اتساق أكبر للسياسات بين جدولي أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، والأمن الغذائي والتغذية وتعزيز تدابير السياسات العامة المتآزرة.

كما اسـتعرضـت اللجنة وحدّثت برنامج عملها المتعدد السـنوات للفترة 2020–2023، الذي يتضـمن مسـارات عمل مواضـيعية بشـــأن (1) النظم الغذائية والتغذية؛ (2) ونهج الزراعة الإيكولوجية وغيره من النهج المبتكرة؛ (3) والمســـاواة

بين الجنسين وتمكين النساء في سياق الأمن الغذائي والتغذية؛ (4) وتشجيع مشاركة الشباب وتوظيفهم في الزراعة والنظم الغذائية؛ (5) وجمع البيانات وأدوات التحليل؛ (6) والحدّ من أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي والتغذية.

وعلاوةً على ذلك، طلبت اللجنة إلى الوكالات الثلاث التي يوجد مقرها في روما، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة، الوفاء باتفاقها بشأن تقاسم تكاليف ميزانية أمانة اللجنة بالتساوي، عن طريق مساهمات نقدية أو عينية، في إشارة إلى المسؤولية المشتركة والالتزام المشترك باللجنة عن طريق التعاون الفعال بين الوكالات الثلاث.

ونظرًا إلى التحدي الهائل الذي تطرحه الجائحة العالمية أمام مساعي القضاء على الجوع بحلول عام 2030، أثنت اللجنة على رئيسها ومكتبها ومجموعتها الاستشارية واللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والأمانة على عملهم من أجل التصدي السريع لتأثيرات جائحة كوفيد-19 في الأمن الغذائي والتغذية عالميًا، وطلبت مواصلة المداولات بشأن تأثيرات كوفيد-19 في النظم الغذائية والزراعة والتغذية، وإيلاء الاهتمام الواجب لها في جميع مراحل تنفيذ مسارات العمل لبرنامج العمل المتعدد السنوات التي تمت الموافقة عليها.

وفي ما يتعلق بالدورات المقبلة للجنة، أوصت الأخيرة بعقد دورتها الخاصة الثامنة والأربعين المخصصة للاعتماد المرتقب لتوصياتها في مجال السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيره من نُهج مبتكرة، في الرابع من يونيو/حزيران 2021 وبعقد دورتها التاسعة والأربعين في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

وأخيرًا، اعتمدت اللجنة تقرير دورتها السابعة والأربعين بتوافق الآراء. ويلخّص ما سبق بعض النتائج الرئيسية للدورة، التي ترد في الوثيقة C 2021/20 وعلى الموقع الإلكتروني للجنة المتاح للعموم والذي تم تحديثه مؤخرًا.

السيد Thanawat Tiensin، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي